International Journal of Humanities & Social Sciences
Volume (9) – APRIL - 2019
SJIF Impact Factor 3.38
المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية
العدد التاسع-ابريل- 2019
ISSN:1858-838

دراسة الاعتراض في الاستثناء و استخداماته النحوية فى اللغة العربية

د. علا عزمي الشربيني المرسى ماضي .الأستاذ المساعد بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل . كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالجبيل

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تتبّع أقوال السّابقين والمتأخّرين ، واستظهار آرائهم حول قضيّة الاعتراض في الاستثناء، ونبعت مشكلة البحث من أن الاعتراض من الأمور الأكثر شيوعا بين اللغوين والنحاة، وتحدّث الباحث عن أهميّة البحث وقيمته العلميّة، وأسبابَ اختياره، وخطوات السير فيه، واتّبع الباحث منهجاً وصفيّاً تحليليّا تاريخيّاً، وبدأ بمقدّمة البحث ، ثم التمهيد موضحة فيه تعريف الاعتراض عند النحاة وعند أهل البديع وفي معناه اللغوي عند العرب ثم معناه في الاصطلاح، كما تناول الباحث جهود العلماء في الاعتراض، وأنواعها وما ظهر حولها من الدراسات التي أفادت الباحثين وذوي الاختصاص، وكان للباحث محاولة دراسة الاعتراض في عامل النصب في المستثنى، ثم بعد ذلك كانت الخاتمة التي توصّل فيها الباحث إلى خلاصة البحث ونتائجه ومن اهم النتائج أن الناصب للمستثنى هو الفعل أو ما في معناه بتوسط "إلا" وهو الرأي الصحيح لقوته وعدم التأويلات فيه وما ليس فيه تأويل أولى مما فيه وهو ما عليه "الفارسي".

الكلمات المفتاحية:

الاعتراض – الاستثناء – رأي – العلماء – اللغة العربية

Abstract:

The study aimed to trace the words of the former and late, and to raise their views on the issue of objection in the exception, and stemmed the problem of research that the objection is the most common between linguists and grammarians, and the researcher talked about the importance of research and scientific value, and the reasons for choosing, and steps to follow, Historically, he began with the introduction of the research, and then the introduction of the definition of the objection in the grammarians and the people of Buda and its linguistic meaning in the Arabs and then its meaning in the term. The researcher also dealt with the efforts of scientists in the objection, And the researcher had an attempt to study the objection in the factor of the monument in the excluded, and then was the conclusion in which the researcher reached the conclusion of the research and its results and the most important results that the Naqab for the exception is the act or what it means by mediating "Ela" is the correct view of his strength and interpretations And what does not have a first interpretation of what is the "Elfarsy".

المقدمة:

إن اللغة العربية شرفها الله تعالى بأن كانت لغة كتابه المبين، ولغة أشرف المرسلين، ولغة أهل الجنة في الجنة، قال تعالى:" بلسان عربي مبين"، وقال صلى الله عليه وسلم: " أحبو العربية لثلاث، لأنني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي"، وهي بحر عظيم الفائدة، لا تحده حدود ولا تعرف له عمقا، ومن هذه اللغة خرجت الفنون الأدبية، وعلوم الحديث، وعلوم الكلام. فمنذ أمد بعيد اشتهر العرب بفصاحتهم وبيانهم وتفوقهم على باقي أهل الأرض في الفنون اللغوية وعلوم الكلام إلى أن جاء الإسلام ليصبح للغة العربية مكانة خاصة تتباهى وتتفاخر بها، أعظم معجزة عرفها البشر هي القرآن الكريم نزلت بهذه اللغة العظيمة، حتى صار تعلم الدين الإسلامي واعتناقه يتطلب معرفة وفهماً للكلمات والمفردات العربية، بل ويتطلب في بعض الأحيان الغوص في أعماق اللغة ومعرفة خباياها وأسرارها، حتى أصبح لهذه اللغة أنصار ومحبون من العرب وغيرهم يحبونها ويتنافسون في مدحها، فكان لها علماء وأعلام ومن هؤلاء الأعلام الأفذاذ العالم الكبير، أبو علي الفارسي ، الذي اتخذت اعتراضه على النحويين "حول عامل النصب في المستثنى" نموذجا للدراسة في كتابه المسائل المنثورة.

مشكلة البحث:

وتتمثل مشكلة البحث في أنّ الاعتراض من الأمور الأكثر شيوعا بين اللغوين والنحاة؛ ولهذا لن نجد قضية لغوية إلا ووجد من عارضها أو اعترض عليه، أو على بعض أحكامها وإن اتفق على جوهرها غالبا؛ ولهذا نجد دراسة الاعتراض تتصل بالخلاف النحوي وكلاهما من أهم الأسباب التي سيرت الدرس النحوي وخطّت طرق الدراسة النحوية، ودراسة الاعتراض ليس بالأمر الهيّن بل المشكلة في جرأة المناقشة وقوة الرأي وإبراز

الحجة وطول النفس، ولهذا كان لا بد من الدوران بين الأقدمين والسالفين والمتأخرين والأخذ منهم محاولين الوقوف على أسرار اللغة وتحليلها، وفي دراسة الاعتراض في الاستثناء حاولت الموازنة بين رأي الفارسي وبين العلماء الآخرين.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث في أنّ الدراسات التي تقوم على الاعتراض أو التعقيب والفصل بين العلماء في مسائل الخلاف النحوي، ترجع إلى أنها تثري الدراسات اللغوية (النحوية والصرفية)، من جهتين هما: جهة كم حيث تزداد المؤلفات الأمر الذي يساعد على تداولها والاطلاع عليها والإفادة بما حوت، والجهة الأخرى: جهة كيف حيث الاستفادة العظيمة مما أنتجته قرائح الباحثين ومناهج العلماء ومشاربهم المختلفة في عرض وتناول قضايا الخلاف النحوي، وتحليلها ، وبسطها ،وفهمها، ومعالجتها شرحا وتوضيحا وتفصيلا ومناقشة ورداً وإضافة؛ مما يكون له من فوائد.

أسباب اختيار البحث:

1-شغفي الشديد بدراسة مسائل الخلاف النحوي والآراء؛ لأنها تصقل شخصية النحوي فتجعله نحويا ناقداً وليس نحوياً تابعاً مقلداً.

2-معرفة طرق النقاش والاحتجاج والفصل بين النقاش الهادف البناء والأخر الذي لا فائدة مرجوة من ورائه

3-البعد عن التعصب لرأي من الآراء، ولو كان للجمهور، والأخذ بغيره ما دام له رصيد كاف في كلام العرب، أو كان عن طريق الاجتهاد، ولا يتعارض مع الأصول والأحكام النحوية حتى لا يتأتى الاعتراض عليه.

4-إضافة رأي أو آراء جديدة في القضايا النحوية، ولم يكن له ذكر من قبل، أو لم يكن معروفا فيعرف عن طريق الكشف عنه، أو إضافته عن طريق الاجتهاد والاستنباط.

وقد سار الباحث على الخطة الأتية في هذا البحث: المقدمة وفيها سبب اختيار الموضوع وقيمته العلمية وخطة السير فيه، فقدمت تمهيدا عرفت فيه بالاعتراض وجهود النحويين في هذا المجال، ثم قمت بدراسة الاعتراض في الاستثناء، ذاكرة نص الاعتراض، يليه تلخيص للمفهوم منه قبل الشروع في دراسته.

منهج البحث :

تتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي في كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، مبين الحجة التي قام عليها الاعتراض، ومن تتبعه أو نص عليه بعد الفارسي ، ذاكراً الكثير من آراء العلماء ممن دار حول الاعتراض ، كما أضاف آراء أخرى لم يتعرض لها الفارسي في اعتراضه ، وخُتمت دراسة الاعتراض بمحاولة ترجيح الرأي البارز صوابه وإبراز رأي صاحب الاعتراض من حيث القوة والضعف والاجتهاد إذا وجد له رأي جديد فيه ، موثق كل ذلك من المصادر الأصلية، ثم بعد ذلك خُتمت الدراسة بالنتائج التي توصل إليها الباحث، يليها ثبت للفهرس.

التمهيد:

الاعتراض لغة: المنع، والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجذع أو الجبل، منع السابلة من سلوكه، فوضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى[1]. قال تعالى:(ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم) [2]، أي لا تعترضوا باليمين، ومعناه لا تجعلوا الحلف بالله معترضاً مانعا لكم[3].

ويقال: اعترض الجند على قائدهم، أي: عرضهم واحداً واحداً لينظر من غاب منهم ممن حضر. واعترض الشخص على الدابة، إذا كان وقت العرض راكباً، واعترض فلان فلاناً، أي: وقع فيه يشتمه ويؤذيه. واعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه، واعترض الشهر، أي: ابتدأه من غير أوله[4]. وكل ما منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرض عارض، أي حال حائل، ومنع مانع، ومنه قيل: لا تعرض لفلان، أي: لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه [5]. وجاء في" المصباح المنير": "... عرضت له السوء أعرض له ... وفي الأمر: لا تعرض له... أي: لا تعترض له... واعترض له بمعناه، ومنه اعتراضات الفقهاء"[6]. وفي" المعجم الوسيط": اعترض له: منعه، واعترض عليه، أنكر قوله، أو فعله"[7].

الاعتراض في علم النحو: " أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجمله لا محل لها من الاعراب [8]. أما الاعتراض عند أهل البديع: أن يقع قبل تمام الكلام شيء يتم الغرض من دونه، ولا يفوت بفواته، وسماه قوم بالحشو [9].

الاعتراض في الاصطلاح:

هو عملية نقد ونقض ومدارسة وتصحيح لأحد المسائل النحوية من قبل المعرض المرتئي أن فيها خللاً، مع إسناد ذلك بإقامة الدليل الواضح على خلاف دليل المعترض عليه. وقيل أيضا:" إنه حجة أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما"[10]. وارتأى بعض الباحثين أن يزاد على هذا التعريف ويكون:" حجة أو دليلاً يراد به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهب أو رأي ما" [11]. معللاً ذلك بأن كثيراً من الاعتراضات إنما تساق لبيان خطأ بعض الآراء أو قصورها. وقيل هو: مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل

مقصوده بما باينه، أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده. والحاصل أن يقال: رد كلام في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجة أو استدلال عقلي أو نقلي.

جهود النحويين في الاعتراضات:

لما كانت الاعتراضات ضرباً من النقد والنقد البناء الذي يسهم إسهاماً كبيراً في عملية التقويم، كانت عناية النحويين بالاعتراض والنقد في الدرس النحوي منذ وقت مبكر، حيث أسهم ذلك في نضج الصناعة النحوية، وتماسك قواعدها وأصولها، وكان منهم ذلك؛ لأن العرب أحبوا لغتهم وفتنوا بها، وبهروا بقدرتها العجيبة على الإعراب عن أدق خلجات النفس، وأخفى أسرار الضمير، وأدى بهم هذا الحب إلى أن يبالغوا بالعناية بها وأن يتجهوا إلى البحث المدقق عن أصولها وخصائصها، وأن يؤلفوا الكتب التي تتوخى صيانتها والإبقاء على نقائها، فحظيت بمؤلفات كثيرة في نحوها وصرفها وصوتها وغير ذلك من فروع درسها المتشعب النواحي المتعدد الاتجاهات[12].

وكان لنزول القرآن الكريم باللغة العربية أهم الأسباب في زيادة حب العرب للغتهم واشتداد حفاوتهم بها، وذلك لأنهم أدركوا أن العناية بها هي سبيلهم إلى فهم القرآن والوقوف على مراميه. ومن هنا يتضح أن حب العرب للغتهم حقيقة لا مراء فيها، وخدمتهم وعنايتهم بدرسها حقيقة أخرى لا تقل عن الأولى وضوحاً وسطوعاً، ولعل ضخامة التراث الذي ورثناه بهذا الشأن أكبر دليل على إثبات ذلك[13]. ويعد النقد اللغوي جانباً مهما من جوانب عناية العرب بلغتهم، فقد عرفوه، وتوسعوا فيه، واهتموا به في مصنفاتهم، لأنه كان وسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحر اللغة والحفاظ على سلامتها ونقائها. وكان لظهور الإسلام أثر بعيد في تطور اللغة ونموها، إذ عمل على نشرها وتوسيع رقعتها وزيادة عدد المتكلمين بها من غير العرب، فكان ذلك سبب ما

نالها من فساد وتحريف أذهل علماء اللغة وأثار دهشتهم، فظهرت الحاجة الملحة إلى من يمنع ذلك ويعمل على حماية اللغة من خلال النقد اللغوي القائم على تبصير المنشئين بما أخذوا يتورطون فيه من زيغ وانحراف عن جادة التعبير اللغوي السليم.

وإذا ما أطل العصر الأموي واجهت العربية فسادا لغوياً أتى على جميع مظاهرها لا سيما في مجال الإعراب، ففكر العرب في عمل يحصن اللغة ويعصم الناس من السقوط في الخطأ، فكان أن هداهم تفكيرهم إلى وضع علم يدل الناس على نظام اللغة في صياغة المفردات وتصريف الكلمات وبناء الجمل، وعُرف هذا العلم " بعلم النحو" فقام العلماء باستقراء كلام العرب، ومراقبة استعمالاته لاستنباط قواعد هذا العلم وأصوله[14]. وبنشوء النحو بدأ طور آخر من أطوار النقد اللغوي ظهر بسبب اللحن، وكان بمثابة رد فعل له، فأصبح الناقد لا يقف عن استنكار اللحن، أو انتقاد المتكلم على خطئه فحسب وإنما كان يدعم حكمه بالحجج المبنية على قواعد وأصول نحوية، ولأجل هذا وصف النقد اللغوي في هذه المرحلة بأنه نقد موضوعي قائم على التعليل[15].

وما عرض في العصر العباسي لا يختلف عما طرأ في العصر الأموي، فقد استمر الفساد اللغوي بالانتشار، وخفت السليقة العربية أكثر من ذي قبل وصارت اللغة تؤخذ بالتعلم وتنال من أفواه المؤدبين فظهرت الحاجة إلى التأليف، إذ كان العربي يشعر بضرورة فهم لغته وتفقه أصولها، فحظيت العربية على أثر ذلك بمؤلفات عديدة تناولت مختلف الفنون، فساعد ذلك على نمو علوم العربية واستتباب أسسها، وقد رافق ذلك تطور في النقد اللغوي إذ حرص العلماء على تطبيق ما توصلوا إليه من مصطلحات علمية وقواعد فتصدوا لمن يخالفها، ونعتوا من يخطئ بالفساد والقصور. وفي مجال النحو لم يكتف النحويون بتأليف المصنفات بل قاموا

بشرحها وتفصيلها، وبيان الغامض فيها وتكلفوا بمعالجة الأخطاء، ونبهوا على الفاسد من الصيغ والتراكيب، وأرشدوا إلى ما يقابلها من الاستعمال السليم[16]. ومن **أنواع النقد والاعتراض التي كان للنحويين فيها مشاركة كبيرة ما يأتي:**

أولا: المناظرات والمحاورات، والمناظرة في الاصطلاح: تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل واحد منهما في ظهور الحق[17]. وكان من أبرز هذه المناظرات والمحاورات:

1. المناظرة التي وقعت بين الفراء والمازني حول حذف لام الأمر[18].
2. المحاورة التي كانت بين مروان بن سعيد بن عياد والكسائي حول "أي".

ثانيا: المسائل الأجوبة، وهي مسائل دقيقة قائمة على الاجتهاد والنظر يدرسها أحد النحويين، أو يبدي حولها رأياً فيدور حولها جدل وحوار. ومن ذلك ما يأتي:

1-أجوبة الحسن بن صافي ملك النحاة، وابن الشجري حول" يا أيها الرجل" [19]. وهل ضمة اللام فيه ضمة إعراب؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف؟ وهل" يأمل" و "مأمول" وما يتصرف منها جائز؟ وهل "سوى" بمعنى "غير"؟

2-المسائل العشر المتعبات إلى يوم الحشر التي طرحها أبو نزار ملك النحاة على النحويين[20]، وأحدثت جدلا طويلا بينهم.

ثالثا: اعتراضات للنحويين وردودهم بعضهم على بعض، ومن تلك الردود:

1-رد المبرد على سيبويه، المعروف بـ" مسائل الغلط"[21].

2-رد ابن الخشاب على ابن بابشاذ في شرح الجمل[22].

3-رد ابن ولاد على المبرد انتصاراً لسيبويه[23].

4-رد ابن مضاء على النحويين عامة في كتاب أسماه "الرد على النحاة". ومن الاعتراضات الكثير والكثير حتى أصبحت هذه الاعتراضات موضوعات رسائل لنيل درجة الماجستير والدكتوراه. ومن الاعتراضات:

1. اعتراض ابن الضائع (ت 680هـ) على ابن عصفور في كتابه المقرب[24].
2. اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل[25].
3. اعتراضات ابن الطراوة (ت 528هـ) على أبي علي الفارسي في الإيضاح، فألف كتابه الإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح[26].

الدراسة: الاعتراض في الاستثناء.

الاستثناء في الاصطلاح النحوي هو: الاسم المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما في معناها بشرط حصول الفائدة[27]. فقوله: " المخرج" جنس يشمل الخارج بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، فقد أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك: ثلثه، والخارج أيضاً بالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة، فقد أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك" مؤمنة " الواقعة نعتاً لرقبة. **أيضاً الخارج بالشرط نحو:** اقتل الذمي إن حارب، الواقع شرطاً

للأمر بالقتل، كذلك الخروج بالغاية نحو قوله:" ثم أتموا الصيام إلى الليل"[28] فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل بجعل الليل غاية لإتمام الصيام. وأما الإخراج بالاستثناء فمنه قوله:" فشربوا منه إلا قليلا منهم" [29]. وأشار في التعريف بقوله: " تحقيقاً أو تقديراً إلى انقسام الاستثناء لمتصل ومنقطع، أما المتصل فيكون الإخراج فيه تحقيقاً، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، أما المنقطع يكون الإخراج فيه تقديراً لخلاف جنس المستثنى من المستثنى منه، ولكنه مقدر الدخول فيه.

أما قوله: " من مذكور أو متروك" فأراد به انقسام الاستثناء لتام ومفرغ، فالتام الكامل الأركان لجملة الاستثناء، والمفرغ هو الخالي من المستثنى منه، واشتراط الفائدة في الاستثناء ليخرج به نحو: جاءني أناس إلا زيداً، جاءني قوم إلا رجلا، وقوله: بـ " إلا " أو ما في معناها" يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف وهو الاستثناء.

ولجملة الاستثناء أركان منها المستثنى وهو الذي يدور عليه الباب، والمستثنى منه ويقع قبل الأداة، وأداة الاستثناء وهي عبارة عن كلمات خاصة للاستثناء فقط، وكان لي من هذه المقدمة حتى يقف القارئ على جملة الاستثناء ويعرف بعد ذلك خلاف العلماء في ناصب المستثنى الذي تدور عليه الدراسة والاعتراض.

نص الاعتراض، يقول الفارسي: " الاستثناء ينتصب بالفعل إذا قلت " جاءني القوم إلا زيداً " فجاز نصب (زيداً) بتوسط الحرف، لأن الحروف لو توسط عمل الفعل. ألا ترى أن أفعالا لا تعمل إلا بتوسط الحرف، وإذا لم يتوسط الحرف لم تعمل، وذلك قولك " قُمتُ" لا يتعدى فإن أدخلت عليه " إلى" تعدى بها. **فإن قال قائل:** فإن قلت:

"القوم قومك إلا زيداً بم ينتصب زيدُ؟ **قيل له:** بمعنى الفعل، وذلك أن قوله: " القوم قومك" فيه ضرب من الاختصاص به والمناسبة له، فلما كان فيه هذا المعنى من الفعل نصبه.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون هذا لا يلزم، وذلك أن الفعل سبيله أن يتعدى إلى الظرف، والحال بعد نصبه للمفعول، فلما كان هذا لا يتعدى إلى المفعول والحال علم أن العامل فيه ليس هو الفعل.

قيل له: لا يلزم هذا، وذلك أن اسم الفاعل الذي لا يتعدى وهو إذا قلت " ضارب زيد " لا يتعدى، فإذا أدخلت اللام تعدى فقلت: " ضاربُ لزيد أمس " ومع ذلك فلا يتعدى إلى حال ولا ظرف و " رُويدك زيداً " نصب الأسماء وعمل عمل الفعل ومع ذلك فلم يتعدى إلى شيء من المصادر والظروف أعني ظروف الأزمنة والأمكنة. ومما يدل على أن الجملة لا يصح أن تعمل، أنه لا يخلو أن يكون العامل هو أحد الاسمين، أو هما جميعاً، أو الفعل دون الاسم، فإن كام العامل الفعل فهو ما قلنا، وإن كان العامل الاسم فلا يصح؛ لأن الاسم لا يعمل في الاسم، وإذا كان لا يعمل بانفراد لا يعمل إذا انضم إليه غيره"[30].

ما يفهم من الاعتراض (ملخص الاعتراض):

1. أن ناصب المستثنى عند أبي علي الفعل بوساطة " إلا " وهو أيضاً رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيبويه والفارسي وهو مذهب المحققين[31].
2. كذا ناصبه عند الفارسي معنى الفعل، يدل على ذلك ما قاله في الإغفال: "لا يخلو شيء من ذلك من أن يكون فيه معنى الفعل أو على تقدير ذلك ينتصب المستثنى وليس ينكر تأويل مثل هذه الجمل على معنى الفعل"[32].

3. رد الفارسي كون العامل في النصب المستثنى منه بوساطة "إلا" وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب[33].

العرض والدراسة:

اختلف النحويون في ناصب المستثنى بعد " إلا " إلى عدة آراء:

الرأي الأول: أن المستثنى منصوب بما تقدمه من فعل وشبهه بواسطة " إلا" وهو مذهب سيبويه والسيرافي والفارسي وابن الباذش[34]، وبن بابشاذ[35] والرندي[36]، وعزاه الشلوبين[37] للمحققين قياساً على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو[38]. **يقول سيبويه في باب ما يكون استثناء بـ " إلا":** " اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين ، **فأحد الوجهين** أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن " لا" حين قلت : لا مرحباً ولا سلام، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء " لا " لمعنى.

الوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام" [39]. واتفق الفارسي مع سيبويه في ذلك فقال في معرض حديثه عن الاستثناء: " والاستثناء ليس يخلو من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب، فلاستثناء من الكلام الموجب نصب. مثال ذلك: جاء القوم إلا زيداً، وخرج أصحابك إلا عبدَ الله، وانطلق الناس إلا إخوتَك، فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا، كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو" [40]. وذكر الأنباري[41] ما احتجوا به فقال: " هذا الفعل وإن كان لا زما في الأصل، إلا أنه قوي بـ " إلا " فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره في النصب الاسم في باب المفعول معه في مثل " استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة" فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قوَّت الفعل

فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك ها هنا" [42]. وقد ضعَّف هذا الرأي البعض بحجة أنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلا كما تقول: القوم إلا زيداً إخوتك.

الرأي الثاني: أن المستثنى منصوب بما قبله من فعل وشبهه على سبيل الاستقلال لا بتوسيط " إلا " وهو مذهب ابن خروف[43]. وضعف هذا الرأي أيضا بمثل ما ضعف به رأي الفارسي ومن معه.

وقد احتج ابن خروف لرأيه في ذلك: بانتصاب " غير" بالفعل بلا واسطة إذا وقعت موقع " إلا". **واعترض ابن مالك على ما احتج به ابن خروف فقال:** " حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد" إلا" لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة، عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه، لزم عدم النظير فوجب اجتنابه، ثم أخذ يعلل لرأي ابن خروف يقول: " والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب " غير " إذا وقعت موقع " إلا " المنتصب ما بعدها نحو" قاموا غير زيد" فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة، أنه لو كان المنصوب على الاستثناء مفتقراً إلى واسطة لم تنصب " غير " : ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر " إلا" لما كان إلا نصباً " [44].أما الجواب عن نصب " غير " بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء وعليه الفارسي، كما أن " ما " وصلتها في نحو: " قاموا ما عدا زيداً " مصدر بمعنى الحال، وفيه معنى الاستثناء، وهذا ما اختاره السيرافي في " ما عدا وما خلا " وهو الصحيح ولا يمنع من ذلك كونه معرفة؛ إذ وقوع الحال من المعرفة المؤولة بنكرة سائغ شائع.

الرأي الثالث: أنه منصوب بـ " إلا " وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه، فعملت فيه كـ " إن " و " لا " التبرئة، وإنما نابت عن فعل محذوف

تقديره استثنى، وعليه الزجاج [45]. يقول المبرد عن نصب " قليلا " في قوله: " فشربوا منه إلا قليلا منهم"[48] نصب هذا على معنى الفعل و " إلا " دليل عليه، أي أنه نصب بفعل محذوف دلت عليه " إلا" [46].

وهذا الرأي أيضاً قالوا بضعفه، واعترض عليه بالآتي:

1-أن التقدير بـ " أستثنى" يجعل الكلام جملتين، وإعمال الفعل يجعل الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن جعل الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين.

2-أن هذا التقدير ليس بلازم، إذ يمكن تقدير " امتنع زيد " وذكر الأنباري هذه الرواية وهي: " أن عضد الدولة سأل الفارسي في الميدان عن ناصب المستثنى بـ " إلا" فقال: انتصب لأن التقدير " استثنى " زيداً. فقال له عضد الدولة: هل قدرتم " امتنع زيداً " فرفعت زيداً، فقال الفارسي: هذا الجواب الذي ذكرته لك ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح.

3-أيضاً رده ابن مالك وقال: إنه مردود لمخالفته النظائر إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه، لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاز ذلك لنصب " ما " و " ليت " و "كان " و " لا " بـ" أتمنى"، و " أشبه"، وانفى" والإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار " أستثنى" [47]؛ لذلك بطل القول بنسبة النصب إلى " إلا" نيابة عن فعل محذوف.

الرأي الرابع: أن المستثنى منصوب بـ " إلا " نفسها، وهذا مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني[48]. [49]. واذي دفعه في زعمه هذا أنه أخذ نصوص سيبويه وشرحها من وجهة نظره وخرج منها بما يؤيد مذهبه، وكان مما خرج به:

أن " إلا " مختصة بالاسم، وليست كالجر فيجب لها العمل كسائر الحروف التي هي كذلك ما لم يتوسط بين عامل مفرغ ومعمول، فيلغى وجوبا إذا كان التفريغ واقعاً نحو: ما قام إلا زيد، ويلغى جوازاً إن كان مقدراً نحو:

ما قام أحد إلا زيداً. غير أنه رجع فيما قال حيث ثبت دخول " إلا " على الفعل فبطلت دعوة اختصاصها بالاسم، وبالإضافة إلى أنها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، وبه رد قول من ذهب إلى أن " إلا " هي الناصبة. وأجاب: بأنه انفصل سببها بالمنصوب على التحذير والإغراء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه وحملا على انفصاله في التفريغ ليجري الباب على سنن واحد، كذا " إلا" والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة، فكُرِه اختصار

الضمير باتصاله، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.

أيضاً " إلا " تشبه " ما " النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظاً، والإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول" ما " إذا كان مضمراً كان منفصلا، وأن " إلا " تشبه " لا " العاطفة في موافقة التوسط وجعل ما بعدها مخالفاً لما قبلها، والضمير بعد " لا " مفعول فجرت في ذلك مجراها، ثم ذكر أن لمنصوبها شبها بالمفعول المباشر عامله، فكان له حظ في الاتصال.

ولي هنا مداخلة فيما نسبه ابن مالك لسيبويه والمبرد والجرجاني، فما نسبه إليهم يحتاج إلى تحقيق وإعادة نظر. إذ أن مذهب سيبويه تعددت أقوال وآراء النحاة فيه، ومرجع ذلك إلى مدى فهمهم لما قاله سيبويه، فقد اختلفوا في تفسير عباراته في ناصب المستثنى " إلا " إذ جاءت عباراته تحتمل غير وجه إذ يقول في باب ما يكون استثناء "بإلا ": " إن العامل فيه ما قبله من الكلام" [50]، وما قبل المستثنى يمكن تفسيره بـ " إلا "

نفسها أو بما تقدمها. ولهذا فسر ابن مالك ما قاله سيبويه بأنه " إلا " وحمل على ذلك أن مذهبه في ناصب المستثنى هو " إلا ".

والحقيقة غير ذلك فقد فسر قول سيبويه غيره من العلماء تفسيراً آخر، فناصب المستثنى بعد " إلا " عند سيبويه هو الفعل المتقدم بوساطة " إلا " كما أن انتصاب المفعول معه بالفعل بتوسط " الواو " وليس أدل على ذلك مما قاله السيرافي وهو من أقرب الناس عهداً وفهماً للكتاب إذ يقول: " مذهب سيبويه أن ما بعد " الواو " منصوب بالفعل ، لأنها بمعنى " مع " وهي و " الواو " يتقاربان فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام فأقاموا " الواو" مقام " مع " لأنها أخف في اللفظ وجعلوا الإعراب الذي كان في " مع " في الاسم الذي بعد " الواو " لأنها حرف، كما فعلوا في المستثنى بـ " إلا " فأظهروا الإعراب فيما بعدها" [51].

ومذهب ابن مالك نفسه اعترض عليه العلماء بالآتي:

1. أنه يؤدي إلى أن يكون المستثنى بـ " إلا " منصوباً فقط، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في الاستثناء المنفي من نحو: ما مررت بأحد إلا زيد، وما جاءني أحد إلا زيد، فدل على أنها ليست هي العاملة [52].
2. أنه باطل بنحو: قم القوم غير زيد، فـ " غير ": هنا منصوب، ولا يقال: ناصبه " إلا " لأن تقدير " إلا" يفسد المعنى، كما لا يقال: منصوب بنفسه، لأن الشيء لا يعمل في نفسه، فوجب أن يكون منصوباً بالفعل المتقدم أو ما في معناه.
3. ما قاله ابن عصفور: " وهذا المذهب خطأ، لأن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً، وكذلك يبطل بـ " غير " وما في معناه؛ لأن " غير " تنصب بما انتصب به ما بعد " إلا" فظهر أن " إلا"

غير عاملة، ولا يقال: إن " إلا " منها معنى الفعل؛ لأن المعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال[53].

4. أنه يؤدي إعمال " إلا" إلى إعمال معاني الحروف وهذا لا يجوز، وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار، فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار[54].

5. ما قاله الجرجاني من أن " إلا " لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالدخول على الأسماء فهي تدخل على الأسماء والأفعال، فيقال:" ما أراك إلا تفعل كذا"، و " ما خرج إلا زيد " والحرف إذا كان مختصاً فحقه ألا يعمل[55].

الرأي الخامس: أن المستثنى منصوب بـ " أنَّ " مقدرة بعد " إلا " لأن تقدير الكلام: إلا أن زيداً لم يقم، ونسب هذا الرأي للكسائي[56].

ورد هذا الرأي أيضاً، فقال الرضي: " وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب " أن " مع اسمها وخبرها؛ لأنها في تقدير المفرد، وأما الاعتراض بأنه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً والموصول لا يقدر، فلا يرد عليه؛ لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول، وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين في تقديرهم " أن " الناصبة للفعل، لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فـ" إلا "عنده تكون كالنائب عن" أن " المقدرة [57]. **كذا رده الأنباري** وقال بإنه لا بدأن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف [58]. **رده كذلك ابن مالك فقال:** " وهو في غاية الضعف؛ لأنه مبني على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه، ولأنه لو سلم تقدير " أن " لزم لها عامل يعمل فيها، لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل

مصدر، فيجعل الذي عمل فيها، عاملا فيما قدرت من أجله، ويستغنى عنها"[59]. أيضاً زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقدير لمعنى الكلام لا لعامله، ومعنى ذلك أنه يرجع إلى قول سيبويه[60].

الرأي السادس: أن " إلا " مركبة من " إن " المخففة من الثقيلة و " لا " فإذا نصب ما بعدها كان النصب بـ " إن" وإذا رفع كان عطفاً بـ " لا " وصارت بمنزلة " حتى " فإنها لما شابهت حرفين " إلى، والواو " أجروها في العمل مجراها فنصبوا بها بتأويل " إلى " وجعلوها كالواو في العطف، لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو. تقول: ضربت القوم حتى زيداً، أي حتى ضربت زيداً، فكذلك ها هنا " إلا " لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراهما وهذا الرأي للفراء[61]. وقال العلماء بضعفه ودللوا على فساده من وجوه:

1. أنه مجرد دعوى تفتقر إلى دليل وليس إلى ذلك سبيل.

2. أنه لو صح التركيب لامتنع العمل لأن (إنَّ) الثقيلة إذا خففت بطل عملها لتغير المعنى، وكل تركيب يتغير معه المعنى لزم تغير معه الحكم مثل تركيب " إذما – وحيثما" فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها، وزال معنى الإضافة والعمل اللائق فلو كانت مركبة من "إنَّ" و "لا" فعلا فلم يبق عمل ما ركبت منه لزوال معناه وتجدد معنى الاستثناء.

3. كذلك إذا صح التركيب لم يلزم نصب ما بعد "إلا" بل كان غير النصب به كما كان قبل التركيب، وكان اللازم بعد التركيب امتناع النصب لازدياد الضعف به وما ولي "إلا" ينصب بعكس ذلك فبطل التركيب.

4. أنه لو صح التركيب كما زعم لوجد النقص، إذ المنصوب منصوبا بعد "إلا" بـ "إنَّ" على حد نصبه بـ ."إنَّ"؛ لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله.

5. أما عن تشبيهه لها " بحتى" فبعيد؛ لأن حتى حرف واحد، وليس مركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين، فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره، بخلاف "إلا" فإن إلا مركبة من "إن ولا" وهما منطوق بهما، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به فبان الفرق بينهما. 6-قولهم: " ما قال إلا له" فإن " له" لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون "إلا" عاملة فيه، فدل على فساد هذا الرأي[62].

الرأي السابع:

أن المستثنى منصوب لأنه مشبه بالمفعول، كما نصب التمييز ونسب إلى الكسائي[63]. ورد هذا الرأي بأنه قريب من قول البصريين؛ لأنه لا عامل ههنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم.

الرأي الثامن:

أن المستثنى منصوب بالمخالفة ونسب أيضاً للكسائي[64]. واعتل بأن المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه الأول أو عكسه، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، كان ما بعده "إلا" منفي عن القيام، وما قبلها موجب له القيام.

ورده ابن عصفور بقوله:" وهذا باطل لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قوله: قام زيد لا عمرو، لأن ما بعد "لا" مخالف لما قبلها[65].

الرأي التاسع:

أنه منصوب عن تمام الكلام واختاره ابن عصفور فقال:" ومنهم أيضاً من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز"[66].

الرأي العاشر: أن المستثنى منصوب بفعل مضمر: تقديره" لا أعني".

الرأي الحادي عشر:

أن المستثنى منصوب بالمستثنى منه بواسطة "إلا" وهو ما قال به ابن الحاجب: " لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل، نحو: القوم إلا زيداً إخوتك[67].

والذي ذهب إليه ابن الحاجب رد للمذهب البصري. **والجواب عن ذلك**: بأن ما مثل به ابن الحاجب وتبعه ابن عصفور فيه، حيث ذكر أن هذه الأسماء قد تنصب وإن لم يتقدمها فعل، **فقد أوله البصريون بما يلي**:

1-أن في " أخوتك" معنى الفعل، وإن كان من أخوة النسب، أي ينتسبون إليك بالأخوة، وكذا في أمثاله.

2-جواز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه وهنا تقوى بـ "إلا"؛ لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلا زيداً، فـ "إلا" قوَّت الفعل المقدر، فأوصلته إلى زيد فنصبه، ولا يلزم مثله في المفعول معه، فإنه لا يتقدم عامله وإن كان فعلا صريحا لأن أصل الواو للعطف، فروعي ذلك الأصل.

3-ما ذكره الفارسي بأنه إذا كان العامل الاسم فلا يصح؛ لأن الاسم لا يعمل في الاسم، وإذا كان لا يعمل بانفراد لا يعمل إذا انضم إليه غيره(68).

4-أنه حتى ولو لم يكن في الجملة معنى الفعل، لجاز أن ينتصب المستثنى، إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله، من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز، ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء، وإلى مثله أشار سيبويه في كتابه في أكثر من موضع حيث يقول مثلا في معرض حديثه عن

الاستثناء "بإلا": الاسم بعدها على وجهين: والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل " عشرون" فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً".

وقال أيضاً:" باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه "غير" فعمل فيها ما قبله، كما عمل " العشرون" في "الدرهم" حين قلت: له عشرون درهما، وهذا قول الخليل، وذلك قولك أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها"[69].

الخاتمة :

بعد تلك السياحة حول ناصب المستثنى وصلنا إلى النتائج وزبدة القول والرأي الراجح، وكان منها:

1. أن الناصب للمستثنى هو الفعل أو ما في معناه بتوسط "إلا" وهو الرأي الصحيح لقوته وعدم التأويلات فيه وما ليس فيه تأويل أولى مما فيه وهو ما عليه الفارسي.
2. أن من ضعفه بحجة جواز عدم تقدم فعل أو معناه، فقد تقدم الرد عليه بالأقوال والقرائن كما ذكر الباحث آنفاً.
3. بيان ضعف الآراء الأخرى، ونقصها والاعتراضات عليها بجانبه.
4. أن المستثنى نفسه له تعلق بالفعل معنى، لأنه جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول.

5. اتضح من نص الاعتراض، مقدرة الفارسي العلمية وعقليته التنظيرية ومنهجيته في المؤاخذات على العلماء والتي كان قوامها الأصول والأحكام.

6. من خلال عرضه للاعتراض، اتضح أنه كان يحيط به من جميع وجوهه الممكنة والمحتملة –فكان يفرض وجود السؤال ويجيبه (فإن قال قائل، قيل كذا) –مما أضفى على أسلوبه هذه الرصانة الواضحة

و الله أعلم.

المصادر والمراجع

1. لجوهري، إسماعيل بن حماد(393ه): صحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مطبوعات دار الكتاب العربي، ج3 ص 1084
2. القرآن الكريم، سورة البقرة أية 224
3. الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: د. عبد الكريم الغرباوي، لا ط، لا ت، ص 416/18-417
4. ابن منظور، محمد بن مكرم(711ه): لسان العرب، المؤسسة المصرية العامة، لا ط، لات، ج 28/9-48
5. الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط1 سنة1964م، ج 455/1
6. الفيومي، أحمد بن محمد بن على (770ه): المصباح المنير، المكتبة العلمية بيروت، ج403/2
7. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف – مصر ط2 –1972م، ج 594/2

8. الجرجاني، علي بن محمد(814هـ): التعريفات، مطبوعات الاتحاد المصري، لا ط، لا ت، ص20

9. الكندي، أبي البقاء: الكليات، تح د. عدنان درويش، محمد المصري، ط مؤسسة الرسالة لا ط، لا ت، ج 231/1.

10. مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع 1998م، ص 15

11. اعتراضات السهيلي للنحاة، إعداد عبد الله بن زيد آل داود، رسالة ماجستير 1414-1415هـ، المملكة العربية السعودية، ص 26

12. العزاوي، نعمة رحيم: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، دار الحرية للطباعة، بغداد، د.ت، ص 24

13. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف مصر، ط 3، لا ت، ص 11-13

14. العزاوي، نعمة رحيم: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، دار الحرية للطباعة، بغداد، د.ت، ص 61- 62

15. مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عرض ونقد وتأليف د. محمد آدم الزاكي، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة 1405هـ، ص11

16. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص: تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ط3، لا ت، ج 496/2.

17. ابن الشجري، أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني (450-542هـ): الأمالي الشجرية، تح د. محمود الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413هـ-1992م، ج363/2

18. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن الكمال: الأشباه والنظائر، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ط 1 ،1985م، ج 3/ 381-446

19. الخصائص: ج228/1، المبرد، ابن العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تح د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لا ط، لا ت، المقدمة ص 96-97

20. ابن الخشاب، المرتجل: تح د. علي حيدر، دمشق 1972م، ص 22

21. ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، تح د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ط1، 1996م1416هـ، ص 6

22. الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت ط1 ،1978م، ص 160

23. رسالة ماجستير، جامعة الإمام بالرياض إعداد سعود عبد العزيز الخنين 1416هـ

24. ابن الطراوة النحوي، د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط 1 ،1403هـ، من ص 212-227. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح مصطفى بن عبد الله، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، لا ط، لا ت، ج213/1، إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين، طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها الهية إسطنبول مكتبة المثنى-بغداد، ج 5/ 398

25. ابن مالك: شرح التسهيل، تح د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط 1 ،1410هـ-1990م، ج 270/2، الأبذي(860هـ): شرح كتاب الحدود: لابن قاسم المالكي(920هـ)، تح د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة 1429هـ، ص 157، الأنصاري، ابن هشام (761هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا بيروت، لا ط، 1424هـ-2003م، ج219/2

26. سورة البقرة: آية 187

27. سورة البقرة: آية 249

28. الفارسي، أبي علي الحسني أحمد بن عبد الغفار: المسائل المنثورة، تح د. شريف عبد الكريم النجار، ط 1، 2004م، من ص 58- 59

29. السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن الكمال: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح عبد المجيد هنداوي، ط المكتبة التوفيقية، القاهرة، لا ت، وتح أحمد شمس الدين، دار الكتبة العلمية، بيروت لبنان، ط1418،1-1998م، ج 2/ 252

30. الفارسي، أبي على الحسني أحمد بن عبد الغفار: الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني أو المسائل المصلحة، تح عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، طباعة جمعة الماجد، لا ط، لا ت، ص 316

31. ابن الحاجب، عثمان بن عمر أبو عمرو جمال الدين (646هـ): الإيضاح في شرح المفصل، تح د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، لا ط، لا ت، ج1/ 363

32. الذهبي، الإمام شمس الدين أب عبد الله محمد بن أحمد(683-748هـ): طبقات القراء، تح د. أحمد خان، ط1، 1997م مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ج748/1

33. ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت، ج515/2

34. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر، بيروت، ط1979،2م، ج220/2

35. ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت، 3/ 451

36. الخضري، محمد الدمياطي الشافعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر 1359هـ، ج301/1، وينظر همع الهوامع 252/2

37. الكتاب 2/ 310

38. الفارسي، أبي على الحسني أحمد بن عبد الغفار: الإيضاح، تح د. كاظم بحر المرجان، ط 2، عالم الكتب 1996م، ص 175، الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تح د. كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث 1982م، ج2/ 262

39. الكتبي، محمد شاكر: فوات الوفيات والذيل عليها، تح د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1973م، ج 2/ 292، بغية الوعاة 86/2

40. الأنباري، كمال الدين ابن أبي البركات(577هـ): أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، بيروت لبنان، ط 1، 1997م، ص 116

41. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ج2/ 2003

42. ينظر الكتاب 343/2، شرح التسهيل 277/2، همع الهوامع 252/2

43. ينظر المقتضب 390/4، شرح التسهيل 278/2، همع الهوامع 252/2، الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، تح أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر، لات، وتح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط 1996،2م، ج115/2، المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تح د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط1، بيروت لبنان 1992 م، ص 516

44. المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد: الكامل، تح محمد أحمد الدالي، ط2، 1993م، ج613/2

45. أسرار العربية ص 117، شرح التسهيل78/2- 279، الأنباري، كمال الدين ابن أبي البركات(577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، لا ط، 1996م، ج26/1

46. القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 دار الفكر العربي القاهرة 1986م، ج188/2

47. شرح التسهيل 271/2، الأشموني، علي محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين 900هـ: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وضعه حسن حمد، إشراف إيميل بديع يعقوب، بيروت، ط1، 1998م، ج 503/1

48. الكتاب 310/2

49. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، لا ط،1979م، ج150/1، ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ومكتبة المتنبي، القاهرة، لا ت، ج76/2

50. ينظر الإنصاف 263/1

51. ابن عصفور، علي بن مؤمن محمد علي الحضرمي أبو الحسن(ت669هـ): شرح جمل الزجاجي، تح صاحب أبو جناح، المجلد العربي القاهرة، لا ت، ج252/2-253

52. شرح المفصل 2/ 76

53. المقتصد 700/2

54. همع الهوامع 253/2، شرح التسهيل 279/2، الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي: التصريح بمضمون التوضيح، تح محمد باسل عيون السود، لبنان بيروت، 2000م، ج349/1

55. شرح الكافية 2/ 115-116

56. الإنصاف 1/ 265

57. شرح التسهيل 279/2

58. بتصرف يسير، ينظر شرح المفصل 77/2

59. شرح الجمل 253/2، الإنصاف 261/1-262، شرح الكافية 115/2

60. بتصرف يسير ينظر: الإنصاف 264/1-265، شرح التسهيل 279/2

61. التصريح بمضمون التوضيح 1 /349، همع الهوامع 253/2

62. الإنصاف 1/ 265، شرح الجمل 253/2، الجنى الداني 517، همع الهوامع 253/2

63. شرح الجمل 253/2

64. ينظر التصريح بمضمون التوضيح 349/1، شرح الجمل 254/2، الجنى الداني 517

65. الإيضاح في شرح المفصل 363/1، شرح الكافية 2/ 116-117

66. المسائل المنثورة ص59، الإنصاف 264/1، شرح الكافية 117/2، شرح الجمل 254/2

67. الكتاب 2/ 310- 330-331